Distribution: Restricted EB 2005/85/R.26/Rev.1 8 September 2005
Original: English البند 15 (ب) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والثمانون

روما، 6 – 8 سبتمبر/أيلول 2005

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن

المنح المقترح تقديمها بموجب نافذة المنح العالمية/الإقليمية

إلى

بحوث زراعية وتدريب زراعي

تجريها

مراكز دولية لا تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

الجزء الأول – المقدمة 1

الجزء الثاني – التوصية 3

الملاحق

الملحق الأول: رابطة تعزيز البحوث الزراعية في أفريقيا الشرقية والوسطى: برنامج تحسين إدارة المياه الزراعية في أفريقيا الشرقية والجنوبية 5

الملحق الثاني: المؤسسة الدولية لبناء القدرات: برنامج بناء القدرات في الإدارة لتحقيق النتائج والأثر 12

الملحق الثالث: مؤسسة غاتسبي الكينية: برنامج مساندة شراكة إدارة معارف التمويل الريفي في أفريقيا الشرقية والجنوبية 18

الملحق الرابع: رابطة التجارة بالمنتجات الطبيعية في أفريقيا الجنوبية: برنامج تعزيز رابطة التجارة بالمنتجات الطبيعية في أفريقيا الجنوبية 23

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي بشأن المنح المقترح تقديمها بموجب نافذة المنح العالمية/الإقليمية إلى مراكز دولية لا تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية

أقدم هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن أربع منح مقترح تقديمها بقيمة 000 560 5 دولار أمريكي، بموجب نافذة المنح العالمية/الإقليمية إلى مراكز دولية التي لا تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية.

الجزء الأول – المقدمة

1 - يوصي هذا التقرير بتقديم المساندة من الصندوق إلى برامج البحوث والتدريب التي تجريها المراكز الدولية التالية، التي لا تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، وهي: رابطة تعزيز البحوث الزراعية في أفريقيا الشرقية والوسطى، والمؤسسة الدولية لبناء القدرات، مؤسسة غاتسبي الكينية، ورابطة التجارة بالمنتجات الطبيعية في أفريقيا الجنوبية (رابطة التجارة النباتية).

2 - وترد في ملاحق هذا التقرير مقترحات منح المساعدة التقنية المقدمة إلى المجلس التنفيذي لإقرارها:

الملحق الأول – رابطة تعزيز البحوث الزراعية في أفريقيا الشرقية والوسطى: برنامج تحسين إدارة المياه الزراعية في أفريقيا الشرقية والجنوبية؛

الملحق الثاني – المؤسسة الدولية لبناء القدرات: برنامج بناء القدرات في ميدان الإدارة بالنتائج والأثر؛

الملحق الثالث – مؤسسة غاتسبي الكينية: مساندة شراكة إدارة معارف التمويل الريفي في أفريقيا الشرقية والجنوبية؛

الملحق الرابع – رابطة التجارة بالمنتجات الطبيعية: برنامج تعزيز رابطة التجارة بالمنتجات الطبيعية في أفريقيا الجنوبية.

3 - تتمشى أهداف ومضامين برامج البحوث التطبيقية هذه مع الأهداف الاستراتيجية المتطورة للصندوق، ومع سياسات ومعايير برنامجه الخاص بمنح المساعدة التقنية للبحوث الزراعية والتدريب.

4 - وترتبط الأهداف الاستراتيجية الرئيسية المحركة لسياسة الصندوق للتمويل بالمنح، التي وافق عليها المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2003 هي:

(i) تعزيز البحوث المساندة للفقراء في النُّهُج الابتكارية والخيارات التكنولوجية لتحسين الأثر على المستوى الميداني؛

(ii) بناء قدرات المنظمات المشاركة المساندة للفقراء، بما فيها المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية.

5 - إن أهداف الصندوق المحددة للمساندة بالمنح، وهي مستمدة من الهدفين الاستراتيجيين الشاملين المذكورين أعلاه، تتصل بما يلي: (أ) المجموعات التي يستهدفها الصندوق واستراتيجيات أُسرها للأمن الغذائي، وعلى وجه التحديد في المناطق الزراعية – الإيكولوجية النائية والمهمشة؛ (ب) والتكنولوجيات تبني على نظم المعرفة التقليدية، وتستجيب للتمايز بين الجنسين، وتعمل على تعزيز وتنويع الإمكانيات الإنتاجية للنظم الزراعية الفقيرة بالموارد، وذلك لتحسين الإنتاجية والتصدي لمعوقات الإنتاج؛ (ج) الحصول على الأصول الإنتاجية (الأراضي والمياه، والخدمات المالية، واليد العاملة والتكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيا الخاصة بالسكان الأصليين)، وإدارة هذه الموارد إدارة مستدامة ومنتجة؛ (د) إطار للسياسات يوفر لفقراء الريف الحوافز لبلوغ مستويات أعلى من الإنتاجية، ومن ثم خفض اعتمادهم على التحويلات؛ (ه) إطار مؤسسي تقدم من خلاله المؤسسات المحلية والوطنية الرسمية وغير الرسمية، التابعة للقطاعين العام والخاص، الخدمات للضعفاء اقتصاديا وفقاً لمزاياها النسبية. وفي هذا الإطار، ينوي الصندوق أيضاً استحداث نُهج تقوم على أساس السلع لمساندة فقراء الريف. وأخيرا، سيعزز إنشاء شبكة موحدة لجمع المعرفة ونشرها قدرةَ الصندوق على إقامة روابط استراتيجية طويلة الأجل مع شركائه في التنمية ومضاعفة آثار برامجهم للبحوث الزراعية والتدريب.

6 - تستجيب المنح المقترحة في هذه الوثيقة للأهداف الاستراتيجية الواردة في الفقرتين 4 و5.

(i) المنحة التي ستقدم إلى رابطة تعزيز البحوث الزراعية في أفريقيا الشرقية والوسطى ستستجيب للهدفين الاستراتيجيين لسياسة المنح كليهما. فهي ستعزز البحوث المساندة للفقراء في الإقليم بربط مؤسسات البحوث الوطنية والإقليمية بالبرامج التي يساندها الصندوق لإجراء دراسات مستهدفة ومدفوعة بالطلب. وسيبني القدرات في شبكة إدارة التربة والمياه، التابعة لرابطة تعزيز البحوث الزراعية في أفريقيا الشرقية والوسطى، والمؤسسات الأعضاء فيها لإجراء بحوث عملية مساندة للفقراء، لإعطائهم دعماً بالعمل المباشر لتحسين إدارة المياه الزراعية، ولتيسير الحوار السياساتي في إدارة المياه إدارةً مساندة للفقراء.

(ii) المنحة المراد تقديمها لبرنامج بناء القدرات في ميدان الإدارة بالنتائج والأثر تعالج على وجه التحديد الهدف (ه): **بناء القدرات على الإدارة لتحقيق الأثر والنتائج في برامج التنمية الريفية**. يعزز البرنامج الإطار المؤسسي لتقديم الخدمات إلى المجموعات الضعيفة. ومن خلال دعم التخطيط الفعال والرصد والتقييم الفعالين يعزز البرنامج مشاركة فقراء الريف في تقدير الأثر، ورصد الأداء، والتخطيط التشاركي، وبذلك يساهم في تمكينهم. علاوةً على ذلك، يعزز البرنامج المقترح التعلُّم من المشروعات؛ وبذلك يساهم في تحقيق كل الأهداف المحددة لدعم الصندوق بالمنح الواردة في الفقرة 5، بواسطة تحسين تصميم وتخطيط وتقييم مبادرات التنمية الريفية المساندة للفقراء. ويدعم البرنامج المقترح أيضاً تطوير

شبكة لجمع المعارف ونشرها. وينشئ "مجموعة ممارسات" لتبادل الخبرات والدروس المستخلصة؛ ويكيِّف الأدوات الموجودة لضمان لزومها وإمكانية تطبيقها وفقاً للاحتياجات المحلية؛ ونشر الأساليب والخبرات على نطاق أوسع. ويطوِّر البرنامج قدرات المؤسسات الإقليمية والوطنية للتدريب وتيسير برامج التنمية الريفية في إنشاء أساليب التخطيط والرصد والتقييم التشاركية التي توجِّهُ التنفيذ وفقاً لتعلُّم دواخل الأمور.

(iii) تستجيب المنحة المراد تقديمها إلى مؤسسة غاتسبي الكينية للهدفين الاستراتيجيين لسياسة المنح. فهي من جهة ستعزز البحوث العملية التعاونية في النُّهُج الابتكارية لتقديم الخدمات المالية الريفية في أفريقيا الشرقية والجنوبية، لرفع مستواها فيما بعد في البرامج التي يساندها الصندوق والبرامج الأخرى في الإقليم؛ بينما تبني القدرات، من جهة أخرى، بتقديمها سلسلة من أشكال الدعم لممارسي الخدمات المالية الريفية ومقدمي الخدمات في الإقليم.

(iv) وستستجيب المنحة المراد تقديمها إلى رابطة التجارة بالمنتجات الطبيعية للهدف الاستراتيجي الأول لسياسة المنح. وهي ستعزز، من جهةٍ، نموذجاً مؤسسياً ابتكارياً وموجهاً نحو التجارة – وهو رابطة تجارية يملكها أعضاؤها، هي في الواقع منظمة إقليمية متعددة أصحاب المصالح، يُقصد بها أن تنشئ سوقاً حيوية للمنتجات الطبيعية. ومن شأن تطوير سوق من هذا القبيل تمكين أفقر الأسر في أكثر المناطق الريفية تهميشاً في أفريقيا الجنوبية من إيجاد فرص جديدة مدرة للدخل، خارج المزرعة، تحد من فقر هذه الأسر.

الجزء الثاني – التوصية

7 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على المنح المقترحة بموجب القرارات التالية:

قرر: أن يقدم الصندوق، بغية تقديم تمويل جزئي لبرنامج تحسين إدارة المياه الزراعية في أفريقيا الشرقية والجنوبية، منحة لا تتجاوز مليوناً وخمسمائة ألف (000 500 1) دولار أمريكي، لبرنامج مدته ثلاث سنوات من 2006 إلى 2008، إلى رابطة تعزيز البحوث الزراعية في أفريقيا الشرقية والوسطى، وفقاً لشروط وأوضاع تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

وقرر أيضا: أن يقدم الصندوق، بغية تقديم تمويل جزئي لبرنامج بناء القدرات في ميدان الإدارة بالنتائج والأثر، منحةً لا تتجاوز مليوناً وتسعمائة ألف (000 900 1) دولار أمريكي لمشروع مدته ثلاث سنوات من 2006 إلى 2008، إلى المؤسسة الدولية لبناء القدرات، وفقا لشروط وأوضاع تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

وقرر أيضا: أن يقدم الصندوق، بغية تقديم تمويل جزئي لبرنامج مساندة شراكة إدارة معارف التمويل الريفي في أفريقيا الشرقية والجنوبية، منحة لا تتجاوز ستمائة وستين ألف (000 660) دولار أمريكي لمشروع مدته سنتان من 2006 إلى 2007، إلى مؤسسة غاتسبي الكينية، وفقاً لشروط وأوضاع تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

وقرر أيضا: أن يقدم الصندوق، بغية تقديم تمويل جزئي لبرنامج تعزيز رابطة التجارة بالمنتجات الطبيعية في أفريقيا الجنوبية، منحة لا تتجاوز مليوناً وخمسمائة ألف (000 500 1) دولار أمريكي لمشروع مدته ثلاث سنوات من عام 2006 إلى 2008، إلى رابطة التجارة بالمنتجات الطبيعية في أفريقيا الجنوبية، وفقا لشروط وأوضاع تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق الأول

رابطة تعزيز البحوث الزراعية في أفريقيا الشرقية والوسطى:
برنامج تحسين إدارة المياه الزراعية
في أفريقيا الشرقية والجنوبية

أولاً – الخلفية

1 - يعمل البرنامج المقترح لتحسين إدارة المياه الزراعية في أفريقيا الشرقية والجنوبية بواسطة أربعة عناصر: الحوار السياساتي، والدراسات المستهدفة، ودعم تعزيز القدرة الوطنية، وإدارة المعرفة. ويلتزم المشروع بالهدف الاستراتيجي للصندوق، المتمثل في تحسين إمكانيات الحصول العادل على الموارد الطبيعية الإنتاجية والتكنولوجيا، بينما يساهم أيضاً في تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم (مثل رابطات مستخدمي المياه)، وزيادة إمكانيات الحصول على الخدمات المالية والوصول إلى الأسواق، بسلوك نهج تجاري إزاء الري.

2 - ومما يذكر أن برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا، التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ووثائق استراتيجية الحد من الفقر، وسياسات التنمية الريفية أو القطاع الزراعي لمعظم بلدان الإقليم تعرف أن الري ضروري جداً لتحديث الزراعة وإعطائها طابعاً تجارياً. غير أن الاستثمار في إدارة المياه تناقص بسبب النتائج المخيبة للآمال بوجه العموم في مشروعات ري كبيرة، كان سببها رداءة تصميم المشروعات وارتفاع التكاليف الرأسمالية؛ ورداءة الإدارة وعدم المشاركة فيها؛ والتشغيل والصيانة غير المستدامين؛ والاستجابة غير الكافية لفرص الأسواق؛ وإهمال الأراضي الرطبة الطبيعية وطرق إدارة المياه غير النظامية. علاوة على ذلك، غالباً ما تكون الظروف السياساتية والتشريعية والمؤسسية المتصلة بإدارة المياه الزراعية غير كافية. ومن الأهمية بمكان أن المشروعات التي استحدثها ويديرها المزارعون أثبتت أنها خيارات حيوية منخفضة التكاليف للري التكميلي. ومع أن الغلال تظل منخفضة، توجد إمكانيات كبيرة للزيادة.

3 - يتمثل التحدي في البناء على ما هو موجود وصالح للعمل، ومساعدة المزارعين الفقراء على تحسين إدارتهم للمياه الزراعية، وانتهاز الفرص لإقامة مؤسسات مربحة تضمن تحسين الأمن الغذائي وتزيد الدخل. وهذا يدعو إلى زيادة الاستثمارات، وما يتصل بها من أُطُرٍ سياسية واستراتيجيةٍ مساندة. ويهدف برنامج تحسين إدارة المياه الزراعية في أفريقيا الشرقية والجنوبية إلى جمع مجموعة كبيرة من أصحاب المصالح معاً لتوطيد وصياغة وتعزيز استخدام المعارف اللازمة لتحسين أثر الاستثمارات في المياه الزراعية، وتعزيز أطر السياسة العامة، التي تحفز على الاستثمارات من القطاعين الخاص والعام.

ثانياً – الأساس المنطقي والأهمية بالنسبة للصندوق

4 - يؤكد الصندوق توكيداً كبيراً على إدارة أصحاب الحيازات الصغيرة للمياه الزراعية في إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية. وينعكس هذا باعتباره قوة دفع استراتيجية في الاستراتيجية الإقليمية وحافظة البرامج الإقليمية. منذ عام

2001، بعد استعراضٍ مواضيعي لدعم الصندوق لإدارة المياه في إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية، قدم الصندوق دعماً للتنفيذ بواسطة أموال تكميلية سويسرية. علاوةً على ذلك، نُفِّذَت مبادرات بين مختلف الحوافظ للاستفادة من الدروس المستخلصة وتشجيع تبادل الخبرات. ومن هذه المبادرات حلقة عمل إقليمية في إدارة المياه، وعقد ندوة بواسطة البريد الألكتروني، وبرنامج تعاوني في إدارة المياه الزراعية مع مصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمعهد الدولي لإدارة المياه، والبنك الدولي لتحليل اتجاهات الاستثمار وتعيين نُهُجِه في أفريقيا جنوبي الصحراء؛ ودعم للتنفيذ يقوم على أساس الاحتياجات التي عينتها البرامج نفسها. ودلت الخبرة على أنه وإن كان الدعم التقني هاماً، فثمة أيضاً طلب على التعلُّم من مجموعات الأقران وتبادل المعرفة فيما بينها، بواسطة تبادل الزيارات وتقديم الدعم من موظفي برامج أخرى وحلقات عمل. وإن مأسسة هذه النُّهُج ستعود بنتائج هامة لأداء البرنامج وأثره.

5 - وأظهرت الخبرة المكتسبة من البرامج المنفذة في الإقليم، والبرنامج التعاوني أن مستوى الاستثمار في القطاع وأداء القطاع نفسه يتوقفان إلى حد كبير جداً على البيئة القانونية والسياسية. وبناء على ذلك، نرى أن تعزيز الحوار السياساتي وزيادة قدرة المؤسسات التي يملكها المزارعون والمؤسسات "الرسمية" الوطنية والإقليمية على إجراء حوار سياساتي بشأن إدارة المياه، تشكل عنصراً هاماً جداً في المبادرة المقترحة.

6 - الإدارة المحسَّنة للمعرفة ضرورية جداً لتحسين تصميم البرنامج وتنفيذه، ولتوفير الأساس الموضوعي الذي يقوم عليه الدخول في الحوار السياساتي. وعرَّفت الدراسات التي أجريت في القضايا الأساسية، وبناء القدرات، وتبادل الزيارات وحلقات العمل لموظفي البرنامج، والتفاعل عبر الشبكة الألكترونية، عناصر أساسية لاستراتيجية إدارة المعرفة.

7 - وإن الشراكات مع أصحاب المصالح الإقليميين ضرورية جداً للشروع في تعزيز القدرات، وإجراء حوار سياساتي، وإدارة المعرفة، وتعتبر شبكة إدارة التربة والمياه شريكاً مثالياً للصندوق، لأن ولايتها وأهدافها تكملان ولاية الصندوق وأهدافه. ويوجد لهذه الشبكة عدد كبير من الأعضاء منتشر في مختلف أنحاء الإقليم، وتتكون من منظمات عامة وخاصة مشتغلة بالبحوث والإرشاد والتدريب على إدارة المياه، وهذا يتيح للصندوق فرصة هامة لتعزيز الشراكات وإقامة الشبكات *بين* المنظمات والبرامج الوطنية.

ثالثاً – البرنامج المقترح

8 - أنشطة البرنامج منظمة في أربعة عناصر، هي:

(i) **الحوار السياساتي.** يهدف هذا العنصر إلى زيادة مشاركة رابطة تعزيز البحوث الزراعية في أفريقيا الشرقية والوسطى والصندوق في الحوار السياساتي المتصل بإدارة أصحاب الحيازات الصغيرة للمياه الزراعية في الإقليم، وزيادة فعاليتهما في العمل على تحقيق تغير في السياسة العامة. وسيتم تقييم مفعول السياسات والمؤسسات والإطار القانوني على حصول فقراء الريف على إدارة أحسن للمياه، وسيتم تقييم أداء وأثر البرامج التي يدعمها الصندوق في الإقليم. وستوثق استراتيجيات وأدوات الاتصال والحوار

بين الصندوق والحكومات وأصحاب المصالح الآخرين وتُصدَّق وتُستخدم لاجتذاب أصحاب المصالح إلى حوار سياساتي.

(ii) **تحسين فهم القضايا الرئيسية.** سيساهم هذا العنصر في إرشاد الاستثمارات في إدارة المياه الزراعية في الإقليم في المستقبل. وستُجرى دراسات في القضايا الرئيسية، وتجرى استعراضات أيضاً "لأفضل" الخيارات لإدارة المياه الزراعية. بناءً على هذه الأنشطة سيتم تطوير منتجات واتصالات محددة الأهداف لتعزيز تبادل المعرفة تبادلاً موجهاً نحو العمل.

(iii) **تعزيز القدرة على إدارة البرنامج وتنفيذه.** سيعزز هذا العنصر القدرة المحلية على تشغيل برامج لإدارة المياه الزراعية في الإقليم. وسترتكز أنشطة الدعم القصيرة الأجل للبرامج على الاحتياجات التي عينها منفذو البرنامج، ومديرو الحوافظ القطرية التابعون للصندوق، ومديرو حوافظ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وستتناول هذه الأنشطة التدريب والدعم التقني وتنمية "الممارسات المشتركة" بين موظفي البرنامج، وسوف يوجِد هذا سبيلاً مدفوعاً بالطلب لنقل النتائج التي توصل إليها المشروع إلى الآخرين وتشجيعهم على الاستفادة منها.

(iv) **تبادل المعرفة وأفضل الممارسات.** سيطور البرنامج نهجاً لإدارة المعرفة لضمان اكتساب الخبرات والدروس المتصلة بإدارة المياه الزراعية في الإقليم، وتآزرها، وتبادلها واستخدامها بصورة منهجية من قِبَل الفقراء أنفسهم والشركاء في البرنامج، ومقدمي الخدمات، والمخططين، وراسمي السياسات في الحكومات، وفي الصندوق والجهات الأخرى. وسيؤكد برنامج تحسين إدارة المياه الزراعية في أفريقيا الشرقية والجنوبية ربط الأشخاص والمنظمات الذين لديهم الخبرات والدراية على مستوى التنفيذ والتخطيط بعضهم مع بعض ليشكلوا جماعة يمكن فيها أن يتبادلوا المعرفة ويعلِّم بعضهم بعضاً والدروس المستخلصة أثناء فترة البرنامج وما بعدها.

رابعاً – المخرجات والفوائد المتوقعة

9 - المخرجات والفوائد المتوقعة من برنامج تحسين إدارة المياه الزراعية في أفريقيا الشرقية والجنوبية هي التالية:

(i) حوار سياساتي معزز لإيجاد إطار تمكيني محسَّن مساند للفقراء لإدارة المياه الزراعية من قبل أصحاب الحيازات الصغيرة في إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية. ويتوقع أن تتحسَّن قدرات أصحاب المصالح في المياه الزراعية للمشاركة في الحوار السياساتي وحشد الاستثمارات.

(ii) فهم القضايا الرئيسية لإرشاد التدخلات والاستثمارات في المستقبل لإدارة أصحاب الحيازات الصغيرة للمياه الزراعية في إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية. زيادة الخيارات المتاحة لإدارة المياه الزراعية إدارة مساندة للفقراء.

(iii) زيادة فعالية إدارة وتنفيذ برامج إدارة أصحاب الحيازات الصغيرة للمياه الزراعية، التي يدعمها الصندوق في إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية.

(iv) تحسين تبادل المعرفة وأفضل الممارسات في إدارة أصحاب الحيازات الصغيرة للمياه الزراعية بين البلدان والمؤسسات والبرامج.

10 - بوجه العموم، يتوقع في سياق إدارة المياه الزراعية لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة، أن يفتح برنامج تحسين إدارة المياه الزراعية في أفريقيا الشرقية والجنوبية الطريق أمام قرارات سياسية وقانونية ومؤسسية واستثمارية مبنية على معلومات أفضل.

خامساً – ترتيبات التنفيذ

11 - سيقدم الصندوق موارد مِنَحٍ لبرنامج تحسين إدارة المياه الزراعية في أفريقيا الشرقية والجنوبية، بموجب اتفاقية منحة، إلى رابطة تعزيز البحوث الزراعية في أفريقيا الشرقية والوسطى. وستوقع الرابطة اتفاقية منحة فرعيَّة مع المعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة، الموجود مقره في نيروبي، والذي توجد فيه شبكة إدارة التربة والمياه، مع ضمان تقديم اتفاقية المنحة الفرعية هذه إلى الصندوق لمراجعتها والموافقة عليها قبل وضعها في صورتها النهائية. بالإضافة إلى ذلك، سوف تكون رابطة تعزيز البحوث الزراعية مسؤولة عن تقديم التقارير المالية، وممارسة إجراءات الرقابة المالية الداخلية في عين المكان بشأن الاستخدام الموحد لأموال المنح ووفقاً لاتفاقية منحة الصندوق.

12 - ستقدم رابطة تعزيز البحوث الزراعية في أفريقيا الشرقية والوسطى الفوائد التالية:

- ستنفذ معاهد البحوث الزراعية الوطنية الأعضاء في رابطة تعزيز البحوث الزراعية في أفريقيا الشرقية والوسطى أنشطة مختارة، لا تفرض على البرنامج إلا تكاليف السفر والتشغيل، فلا لزوم لدفع مرتبات/أرباح؛

- التنسيق مع الشبكات الأخرى الأعضاء في رابطة تعزيز البحوث الزراعية في أفريقيا الشرقية والوسطى، وهذا أمر ذو أهمية بالغة لعنصر البرنامج الخاص بحوار السياسات؛

- نظام رابطة تعزيز البحوث الزراعية في أفريقيا الشرقية والوسطى الصارم لرصد وتقييم شبكاتها، سيفيد برنامج تحسين إدارة المياه الزراعية في إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية؛ و

- سيُعزز قدرة برنامج تحسين إدارة المياه الزراعية في أفريقيا الشرقية والجنوبية، لأن رابطة تعزيز البحوث الزراعية في أفريقيا الشرقية والوسطى والسوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية شريكتان رئيسيتان في تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا، في الإقليم الفرعي لأفريقيا الشرقية والوسطى.

الملحق الأول

13 - سيقدم المعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة ما يلي:

- تغطية أفريقيا الجنوبية (ما لا تغطيه ولاية رابطة تعزيز البحوث الزراعية في أفريقيا الشرقية والوسطى)؛
- الإدارة المالية، بما في ذلك التوريد والمحاسبة والعمليات المصرفية والتقارير المالية وصرف الأموال؛
- توفير أماكن المكاتب والأثاث والمرافق؛
- الدعم التقني والإداري؛
- إدارة الموارد البشرية للموظفين ومقدمي الخدمات.

14 - ستقدم لجنة مديري رابطة تعزيز البحوث الزراعية في أفريقيا الشرقية والوسطى الإشراف على البرنامج وتوجيهه، بناء على توصيات لجنة التوجيه الإقليمية لشبكة إدارة التربة والمياه، بواسطة أمانة رابطة تعزيز البحوث الزراعية في أفريقيا الشرقية والوسطى. وتتولى لجنة التوجيه الإقليمية الموافقة على خطط العمل والميزانيات وتقارير التنفيذ والتقارير المرحلية. ثم ترسل هذه إلى الصندوق لإبداء ملاحظاته. وتكون وحدة إدارة البرنامج مسؤولة أمام لجنة التوجيه الإقليمية.

15 - سيتولى فريق استشاري تقني مؤلف من ممثلي رابطة تعزيز البحوث الزراعية في أفريقيا الشرقية والوسطى، والمعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة، والصندوق، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وشبكة إدارة التربة والمياه، تقديم الإرشاد التقني، وإسداء المشورة التقنية بشأن خطط العمل والميزانيات وتقارير التنفيذ المرحلية والمخرجات الأخرى. وسيجتمع الفريق مرة كل ستة أشهر.

16 - ستوفر وحدة التنسيق الإقليمية لشبكة إدارة التربة والمياه مكان عمل لوحدة إدارة البرنامج، التي تتولى الأعمال اليومية لإدارة البرنامج وتنفيذه. وسيكون المنسق الإقليمي لشبكة إدارة التربة والمياه هو مدير البرنامج، ويتولى المسؤولية الشاملة عن إدارة البرنامج وتنفيذه. وسيتولى ميسر إقليمي متفرغ مسؤولية التيسير التقني والدعم الإسنادي وتقديم المدخلات المباشرة للعمليات الميدانية وتوليف النتائج. ويكون الميسر الإقليمي مسؤولاً أمام مدير البرنامج ويعمل في تشاور وثيق مع الصندوق ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. سيتم تعيين الميسر الإقليمي أثناء مرحلة بدء المنحة الصغيرة السابقة لبرنامج تحسين إدارة المياه الزراعية في أفريقيا الشرقية والجنوبية، والذي يعينه هو المعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة في وظيفة إقليمية وفقاً لإجراءات المعهد.

17 - سيتم تعيين أفرقة تنفيذ وتعبئتها، ويأتي معظمها من مؤسسات في إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية، مثل مراكز البحوث الوطنية، والجامعات، والمنظمات غير الحكومية، وموظفي قروض الصندوق المعنيين. ولتيسير تبادل المعارف ستشكَّل أفرقة متعددة البلدان عند الإمكان. وستقوم أفرقة التنفيذ بإجراء دراسات تتعلق بالعنصرين (i) و (ii) من عناصر البرنامج وتقدم بناء القدرات بموجب العنصر (iii).

18 - وسيشجَّع مديرو البرامج القطرية وموظفو البرامج ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كل ستة أشهر على تقديم اقتراحات بأنشطة ودراسات لتعزيز القدرات، وتعليقات أخرى، على وجه التحديد بشأن بند المخرجات (iii). ويقوم الميسر الإقليمي بفحص هذه المقترحات وتحديد أولوياتها.

19 - ستكون وحدة إدارة البرنامج مسؤولة عن وضع وتنفيذ نظام رصد تشاركي، يشمل جمع وتحليل المعلومات الارتجاعية من أصحاب المصلحة في البرنامج، واستخدام نظام الرصد والتقييم لرابطة تعزيز البحوث الزراعية في أفريقيا الشرقية والوسطى. وسيشرف الصندوق على تنفيذ المشروع. ويقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مدخلات للإشراف على برنامج تحسين إدارة المياه الزراعية في أفريقيا الشرقية والجنوبية، بتقييم أثره على برامج قروض الصندوق أثناء بعثات الإشراف العادية. وسيجري الصندوق تقييماً للبرنامج في منتصف المدة وتقييماً نهائياً في نهايتها، إن أمكن، بالتعاون مع التقييم الخارجي الذي تجريه رابطة تعزيز البحوث الزراعية في أفريقيا الشرقية والوسطى لشبكة إدارة التربة والمياه.

سادساً – التكاليف الإشارية للبرنامج وتمويله

20 - يبلغ مجموع ميزانية برنامج تحسين إدارة المياه الزراعية في أفريقيا الشرقية والجنوبية 1.81 مليون دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات. سيُنفَق 67% من هذا المبلغ على العناصر الأربعة الموجهة نحو تحقيق مخرجات البرنامج. وسيُستخدَم 33% منه على إدارة البرنامج والتكاليف الإدارية، بما في ذلك مرتبات موظفي البرنامج وتكاليف سفرهم. وإن كان هذا المبلغ كبيراً، فهو ليس خارجاً عن المعتاد لبرنامج معني بإدارة المعرفة/تعزيز القدرات، نظراً إلى أن 55% من التكاليف المرتبطة بإدارة البرنامج تمثل مرتَّبي الميسر الإقليمي ومدير البرنامج وتكاليف سفرهما. ويعزى جانب كبير من المبلغ لعناصر يقومان فيها بدور نشط.

21 - سيساهم الصندوق بمبلغ 1.50 مليون دولار أمريكي (80%) من مجموع التكاليف؛ وستساهم: رابطة تعزيز البحوث الزراعية في أفريقيا الشرقية والوسطى/شبكة إدارة التربة والمياه بمبلغ 000 45 دولار أمريكي نقداً و000 95 دولار أمريكي عيناً، وسيقدم المعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة 000 100 دولار أمريكي عيناً؛ وستساهم المؤسسات الوطنية المشاركة (معاهد البحوث الزراعية الوطنية وأعضاء رابطة تعزيز البحوث الزراعية في أفريقيا الشرقية والوسطى، وشبكة تحسين إدارة المياه في أفريقيا الشرقية والجنوبية) بمبلغ 000 60 دولار أمريكي عيناً؛ وسيساهم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمبلغ 000 6 دولار أمريكي عيناً (أي وقت الموظفين، إلخ المرتبط بمشاركة المكتب في الفريق الاستشاري التقني). ويرد تقسيم تكاليف منحة الصندوق المقترحة إلى فئاتها في الجدول الوارد أدناه:

الملحق الأول

ميزانية منح الصندوق
(بالدولار الأمريكي)

الفئة	المجموع
المرتبات	250 000
التكاليف التشغيلية لوحدة إدارة البرنامج	77 000
البحوث والخدمات الاستشارية	630 000
التدريب وبناء القدرات	314 000
الإدارة	229 000
المجموع	**1 500 000**

الملحق الثاني

المؤسسة الدولية لبناء القدرات: برنامج بناء القدرات في الإدارة لتحقيق النتائج والأثر

أولاً – الخلفية

1 - نظمت الشعبة الإقليمية للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، في يونيو/حزيران 2003، "حلقة العمل المعنية بإدارة المشروعات إدارة موجهة نحو الأثر" لتدريب مديري المشروعات وموظفي الرصد والتقييم على نهج الإطار المنطقي وعلى الأساليب والأدوات التي طُوِّرَت بموجب دليل الصندوق لرصد وتقييم المشروعات. وكانت هذه واحدة من عدة مبادرات قامت بها شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على الصعيدين الإقليمي والوطني وعلى مستوى المشروع، استجابةً لالتزام الصندوق بتعزيز التوجُّه نحو الأثر في تصميم المشروعات وتنفيذها، لا سيما بتشجيع فهم وتطبيق نهج الإطار المنطقي.

2 - وبُذِلَت عدة جهود مؤسسية أخرى في السنوات الأخيرة لتعزيز تقييم نتائج وأثر عمليات الصندوق: قُدِّمَ الاستعراض السنوي للحافظة وتقارير حالة المشروعات وتم تكييفها لتقدير المنجزات والتحديات التي تواجَهُ في تحقيق أهداف المشروع؛ وأعد مكتب التقييم الدليل العملي لرصد وتقييم مشروعات التنمية الريفية (الذي استكمل عام 2002)، مع التركيز على "الإدارة لتحقيق الأثر" وتوفير أدوات منهجية لتصميم وتنفيذ عمليات رصد وتقييم تشاركية؛ وتسعى مذكرات التعلُّم التي وضعتها شعبة المشورة التقنية إلى الاستفادة من أفضل الممارسات والدروس المستخلصة.

3 - على الرغم من هذه الجهود لاحظ التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، والتقييم الخارجي المستقل للصندوق، والصندوق نفسه، قصوراً في أداء نظم رصد وتقييم البرامج، وأبرزت الحاجة إلى دعم إضافي في هذا المجال. وكذلك، يدعو إعلان باريس بشأن فعالية المعونة (المعتمد في 2 مارس/آذار 2005) ونموذج التشغيل الجديد للصندوق، كلاهما، إلى تعزيز تقييم النتائج، مع ذكر الحاجة – بوجه خاص – إلى تعزيز القدرات القطرية في مجال نظم الإدارة على أساس النتائج، والتعلُّم على أساس الأدلَّة.

4 - وتعترف مشروعات الصندوق في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا كذلك بأهمية تعزيز الرصد والتقييم في تعزيز فعالية المعونة وتحقيق أهداف المشروعات. وقد تبيَّن هذا بوضوح في دراسة استقصائية أجراها مكتب التقييم لمديري مشروعات الصندوق أثناء "حلقة العمل المعنية بإدارة المشروعات إدارة موجهة نحو الأثر" التي عقدت في يونيو/حزيران 2003.

5 - يسعى البرنامج المقترح لبناء القدرات في الإدارة لتحقيق النتائج والأثر إلى معالجة هذه المعوقات التي نوقشت أعلاه في الفقرة 3 باستحداث شبكة رصد وتقييم إقليمية متخصصة، وببناء قدرات قطرية وإقليمية في هذين الميدانيين. وسيستفيد البرنامج من خبرة الصندوق في "برنامج تعزيز القدرة الإقليمية لرصد وتقييم مشروعات تخفيف وطأة الفقر الريفي في أمريكا اللاتينية والكاريبي".

6 - بالإضافة إلى ذلك، يبني البرنامج المقترح على التزام الصندوق، في ديسمبر/كانون الأول 2003، لتنفيذ نظام قياس النتائج والأثر في كل حافظة مشروعات الصندوق[1]. ويقترح تقرير نظام إدارة النتائج والأثر نهجاً تشاركياً لتصميم أطر منطقية ونظم رصد وتقييم للمشروعات، لتشمل احتياجات الصندوق من المعلومات، بتقديم التقارير على أساس "المؤشرات الرئيسية للأثر". وتسعى هذه المؤشرات إلى ربط قياس منجزات الصندوق بالأهداف الإنمائية للألفية، التي تقع مباشرة ضمن ولاية الصندوق.

ثانياً – الأساس المنطقي والأهمية بالنسبة للصندوق

7 - يبني اقتراح المنحة هذا على التطورات الوارد ذكرها أعلاه، ويلبي الحاجة إلى تعزيز قدرة إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تعزيزاً كبيراً على تقديم خدمات جيدة تتصل بإدارة النتائج والأثر. وهو يعالج اثنتين من المعوقات الرئيسية لتعزيز رصد وتقييم المشروعات في الإقليم، كما أعرب عنها المشاركون في حلقة العمل (انظر الفقرة 1): قلة المهنيين المؤهلين الذين لديهم خبرة في وضع نظم فعالة لرصد وتقييم المشروعات أو في تقييم المشروعات؛ والفرص النادرة للتدريب في هذا الميدان. وبالإضافة إلى ذلك، يسعى اقتراح المنحة إلى معالجة طلب رئيسي للمشروعات غالباً ما يُترَك دون تلبية: الدعم في قياس وتقييم أثر المشروع.

8 - سيبني البرنامج المقترح لبناء القدرات في الإدارة لتحقيق النتائج والأثر قدرات المؤسسات والفنيين في الإقليم للاستجابة لزيادة الطلب للطلبات المتزايدة الواردة من برامج ومشروعات التنمية الريفية، لتحسين الطريقة التي تدير بها أنشطتها لتحقيق الأثر، وتقديم تقارير عن الأداء، لا سيما على مستوى الآثار. يعالج البرنامج حاجة الصندوق إلى التخطيط والرصد ولإدارة وتقديم التقارير في مشروعاته بطريقة أكثر فعالية (وتكون موجهةً نحو الأثر). وسيساهم البرنامج أيضاً في تنسيق تقديم التقارير على نحو يحقق الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المشروع وعلى المستوى القطري. وسوف يساعد على معالجة قلة الخدمات المقدمة المتصلة بالرصد والتقييم، التي ساهمت قلتها في استمرار ضعف نظم الرصد والتقييم والتعلُّم على أساس الأدلة في برامج التنمية الريفية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا والأقاليم الأخرى.

ثالثاً – البرنامج المقترح

9 - يتمثل الهدف الكلي للبرنامج في تخطيط وتوجيه ورصد مشروعات وبرامج التنمية الزراعية والريفية في البلدان المستهدفة من إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بطريقة فعالة وبطريقة أكثر توجُّهاً نحو الأثر.

10 - القصد من البرنامج هو زيادة القدرة الإقليمية للمؤسسات والمهنيين (على الصعيدين الإقليمي والوطني) على الاستجابة لزيادة الطلب على خدمات جيدة في إدارة المشروعات المساندة للفقراء في الإقليم إدارة "تحقق الأثر".

[1] الوثيقة EB 2003/80/R.6/Rev.1.

11 - يشتمل البرنامج، لبلوغ أهدافه، على العناصر الأربعة التالية:

(i) **بناء قدرات المراكز الإقليمية الممتازة.** سيتم بموجب هذا العنصر تطوير قدرات المراكز الإقليمية ودون الإقليمية على تنسيق وتقديم خدمات مدفوعة بالطلب وموجهة نحو الأثر، والمشاركة مشاركةً فعالة في الشبكة الإقليمية.

(ii) **بناء قدرات الميسِّرين والمدربين.** ستضمن الأنشطة أن يكون ميسرو العمليات/المدربون الإقليميون والوطنيون أشخاصاً مؤهلين/حاصلين على شهادات وأن يكونوا قد اكتسبوا خبرة عملية في دعم المشروعات والبرامج لتنفيذ نهج الإدارة إدارةً تحقق الأثر. ويُختبَرُ النهج نفسه، ويُبرَزُ في مشاهدات عملية ويُحسَّنُ في مشروعات وبرامج رائدة تؤدي إلى أمثلة للممارسة الجيدة وأساليب وأدوات مناسبة إقليمياً، ليستخدمها مقدمو الخدمات في دعم مشروعات وبرامج أخرى.

(iii) **إنشاء شبكة تعلُّم إقليمية.** تُنشأ شبكة تعلُّم ودعم إقليمية موجهة نحو الإدارة إدارةً تحقق الأثر، وتنشِّط الطلب على الخدمات، وتدير مركز امتياز، وتربط بين مقدمي الخدمات والزبائن، وتيسِّر التعلُّم وتشجع الدعم الاستراتيجي والسياسي.

(iv) **إدارة البرنامج وتوجيهه.** سيُدار البرنامج ويُنفَّذ بصورة فعالة بموجب هذا العنصر.

رابعاً – المخرجات والفوائد المتوقعة

12 - يُتوقَّع أن يحسِّنَ البرنامج قدرات المؤسسات الإقليمية والمهنيين الإقليميين على الاستجابة لطلب متزايد وارد من المنظمات المساندة للفقراء لخدمات جيدة النوعية بغية الإدارة إدارة تحقق الأثر. وتتصل النتائج الأساسية المتوقعة من البرنامج بالكفاءة التشغيلية لبرامج بناء القدرات في ثلاثة مراكز إقليمية، سيتم تعزيزها وتلبي بصورة أكثر فعالية احتياجات برامج التنمية الريفية. وسيتم تطوير تقديم الخدمات في الإدارة إدارة تحقق الأثر وستكون الخدمات متاحة على الصعيدين الوطني والإقليمي، مع وجود 15 موظفاً فنياً في رتب عالية (ثلاثة لكل مركز) وسيتم تدريب 40 موظفاً فنياً وطنياً (في 13 بلداً) على الإدارة إدارة تحقق النتائج والأثر.

13 - من المتصور أن يستفيد نحو 30 مشروعاً يدعمها الصندوق في الإقليم من تحسين إمكانيات الحصول على خدمات الإدارة إدارة تحقق النتائج والأثر. ويتجلى أثر البرنامج على مستوى هذه المشروعات ومشروعات أخرى تفيد التنمية الريفية، تعتمد نُظُماً وعمليات محسنة للتخطيط والرصد والتقييم. وبذلك يتعزز التعلُّم وتقديم التقارير عن النتائج والأثر، مما يساهم في تحسين أداء مشروعات التنمية الريفية.

14 - المستفيدون النهائيون هم فقراء الريف. سيزيد البرنامج بوجه عام أثر واستدامة جهود الحد من الفقر الريفي؛ بينما يُتوقَّع أن تولِّدَ عمليات الإدارة المحسنة نُهُجاً تعلُّمية تشاركية تمكِّن فقراء الريف، رجالاً ونساءً، (ومنظماتهم) من إدارة تنميتهم وتنظيمها. وسيكون من الأهمية بمكان أن يشارك فقراء الريف، رجالاً ونساءً، في تقييم وتنفيذ الجهود، وفي رصد وتقييم منجزات المشروعات في الحد من الفقر.

15 - يتوقع من البرنامج أيضاً، بتعزيزه تقديم التقارير وتبادل الخبرات وإطلاع الآخرين عليها، والتعلُّم القائم على الأدلة، فيما يتصل بالحد من الفقر الريفي، أن يؤدي إلى تحسين التوثيق والتعلُّم إلى حدٍّ يوفر معه، في المدى البعيد، معلومات يستند إليها تكوين سياسة مساندة للفقراء.

16 - تشمل المخرجات الأخرى المتوقعة ما يلي:

(i) تطوير القدرات الإقليمية والوطنية على تنفيذ أنشطة الإدارة لتحقيق النتائج والأثر؛

(ii) إنشاء شبكة إقليمية للرصد والتقييم ووضع أساس لمركز امتياز إقليمي للرصد والتقييم؛

(iii) تعزيز نظم رصد وتقييم المشروعات ومواءمتها مواءمةً تامةً مع نظم الإدارة لتحقيق النتائج والأثر؛

(iv) بحث أدوات وممارسات جيدة مختارة مستندة إلى خبرات يدعمها الصندوق وإلى دليل الصندوق للرصد والتقييم، ونشرها في الإقليم؛

(v) تعزيز مشروعات الصندوق ومجموعات الموارد في القطر وتوجيهها نحو النتائج والأثر.

خامساً – ترتيبات التنفيذ

17 - ستقوم بتنفيذ برنامج المنحة المقترحة المؤسسةُ الدولية لبناء القدرات، وهي عبارة عن مركز رائد في التدريب واسع النطاق ولبناء القدرات في البرامج. وللمؤسسة الدولية لبناء القدرات، التي يوجد مقرها في ألمانيا، سجل قوي في تطوير المنظمات والتدريب لأغراض التنمية، وتستخدم نهج الإطار المنطقي على نطاق واسع (كأداة للتدريب وكمنتَج/مُخرَج تدريبي). وبالإضافة إلى خبرة هذه المؤسسة ودرايتها في الرصد والتقييم وتركيزها على بناء القدرات، توجد لديها معرفة جيدة بالصندوق، وعملت معه في تعاون وثيق في عدد من برامج المنح المشتركة. وهي تقدم إدارة سليمة وترتيباً إدارياً سليماً لتنفيذ المنحة.

18 - ستنشئ المؤسسة الدولية لبناء القدرات وحدة تنسيق للبرنامج لإدارة تنفيذ البرنامج. وسيوضع لوحدة التنسيق هذه مقر في مؤسسة إقليمية مختارة وتتولى المسؤولية الشاملة عن تنفيذ البرنامج. وستتألف من منسق للبرنامج ومساعد إداري محلي. وسيتولى مساعد إداري غير متفرغ دعم البرنامج في مقر المؤسسة الدولية في ألمانيا. وستتولى إرشاد وحدة التنسيق والإشراف عليها لجنة توجيهية برئاسة الصندوق، تضم ممثلي المؤسسة الدولية لبناء القدرات، والمركز الزراعي الدولي في جامعة فاغنينغين، والمؤسسة الإقليمية الشريكة، والمشروعات الممولة من الصندوق. وستتولى المؤسسة الدولية لبناء القدرات المسؤولية الشاملة عن تنفيذ البرنامج غير أن خطط العمل والميزانيات السنوية ستكون خاضعة للموافقة المسبقة من قبل الصندوق. وسيعمل منسق المشروع أميناً للجنة التوجيهية.

19 - سيشارك المركز الزراعي الدولي في جامعة فاغنينغين، الذي لديه كفاءة قوية في الرصد والتقييم التشاركيين وبرنامج تدريب قائم منذ زمن بعيد في هذا التخصص، في تمويل البرنامج بمساهمات عينية في مجال خبرته. وبالإضافة إلى التدريب على تطوير المنظمات، ستقوم المؤسسة الدولية لبناء القدرات، في تعاون مع المركز الزراعي

الدولي، بتطوير الدراية في الرصد والتقييم، وقدرات تنفيذ البرامج في اثنتين أو ثلاث من المؤسسات الشريكة المؤهلة في الإقليم.

20 - ستشرف على البرنامج الإقليمي شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التابعة للصندوق. وسيقوم الصندوق بالرصد والتقييم الشاملين للبرنامج بالاشتراك مع المركز الزراعي الدولي، والمؤسسة الدولية لبناء القدرات، والمراكز الإقليمية، بإجراء مراجعة عادية للبرنامج وتهذيب استراتيجيات البرنامج وعملياته بين فترة وأخرى.

سادساً – التكاليف الإشارية للبرنامج وتمويله

21 - من المتوقع أن تبرم المشروعات التي يمولها الصندوق عقوداً مباشرة، من ميزانياتها هي، مع مقدمي الخدمات الإقليميين والوطنيين، بغية اكتساب الدراية اللازمة التي تحتاج إليها المشروعات للقيام بوظائف الرصد والتقييم من جانب الإدارة، وبلوغ المستوى المناسب في أدائها. لذلك لا يمول البرنامج تكاليف الدعم المباشر للمشروعات الهادفة إلى تحسين هذه الوظائف، لأن هذا يجب أن تغطيه ميزانيات المشروعات نفسها. وبدلاً من ذلك، يركز البرنامج على بناء القدرات لضمان تقديم خدمات مناسبة لمشروعات الصندوق ومشروعات التنمية الريفية الأخرى. ويغطي التمويل بالمنحة تدريب كبار الفنيين والمدربين الوطنيين وبناء قدراتهم في إدارة النتائج والأثر. وسيدعم البرنامج أيضاً تطوير المنظمات في اثنتين أو ثلاث من المؤسسات الإقليمية، ويضمن تمكُّن هذه المؤسسات من تقديم مناهج تدريب تلبي الطلبات الناشئة لبرامج التنمية الريفية.

22 - لتحقيق الهدف الإجمالي المتمثل في تحسين مبادرات التنمية الريفية، يجب أن يركز برنامج بناء القدرات في الإدارة لتحقيق النتائج والأثر أيضاً على مساعدة المشاركين في هذه المبادرات على فهم نهج الإدارة بطريقة تحقق الأثر وتقدير أهميتها. لذلك يشمل تمويل البرنامج تبادل الدروس والخبرات في الرصد والتقييم في الإقليم وفيما بين المشروعات، بواسطة إقامة شبكة إقليمية، وبواسطة دعم التوثيق، وتطوير أفضل الممارسات ونشرها.

23 - يأتي تمويل البرنامج من مصادر رئيسية أربعة، هي: المنحة المقترحة؛ الشريك المتلقي (للمنحة)، المؤسسة الدولية لبناء القدرات؛ والمركز الزراعي الدولي (في شكل مساعدة تقنية عينية)؛ والمشروعات التي يمولها الصندوق. بالإضافة إلى ذلك، يرجح أيضاً أن تساهم المراكز الإقليمية بمشاركة رمزية في دفع التكاليف المتصلة بالمصروفات الإدارية العامة والدعم السَّوْقي.

تمويل البرنامج

(بالدولار الأمريكي)

فئة التكاليف	منحة الصندوق	المؤسسة الدولية لبناء القدرات	المركز الزراعي الدولي	المشروعات التي يمولها الصندوق	المجموع
التدريب وحلقات العمل	1 270 000	285 000	-	400 000	1 955 000
المساعدة التقنية	440 000	50 000	100 000	-	590 000
تكاليف تشغيل البرنامج	190 000	140 000	-	-	330 000
المجموع	**1 900 000**	**475 000**	**100 000**	**400 000**	**2 875 000**

الملحق الثاني

24 - استدامة نتائج البرنامج متصورة من خلال التعزيز الشامل للقدرات على توفير خدمات الرصد والتقييم في الإقليم، محفوفاً بتقدير أكبر من مشروعات الصندوق وأصحاب المصالح الرئيسيين فيها للإدارة القائمة على أساس النتائج وطلبهم لها. ومن المتوقع أن تؤدي زيادةُ توكيد فعالية المعونة وتوكيد رصد الأهداف الإنمائية للألفية إلى زيادة الطلب على خدمات الرصد والتقييم الموجهة للأثر من المراكز التي يدعمها البرنامج.

الملحق الثالث

مؤسسة غاتسبي الكينية: برنامج مساندة شراكة إدارة معارف التمويل الريفي في إفريقيا الشرقية والجنوبية

أولاً – الخلفية

1 - في أوائل عام 2003، التقى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمركز الدولي للتطوير والبحث، والمدخرات الصغيرة لأفريقيا لبحث أنشطة كل من هذه المؤسسات في تطوير الخدمات المالية الريفية في أفريقيا الشرقية والجنوبية، واستطلاع الطرق التي يمكنها أن تعمل بها معاً في المجالات التي هي محل اهتمام مشترك. واعترافاً منها بارتفاع درجة التكامل بين مبادراتها وإمكانيات تطوير أوجه تآزرها، استطلعت المنظمات الثلاث فكرة إنشاء مكتب إقليمي مشترك في شرق أفريقيا. فمن شأن هذا المكتب أن يوفر، من جهة، قاعدة يمكن منها لكل واحدة من المنظمات الثلاث أن تقدم دعماً لبناء القدرات في أنشطة التمويل الريفي في الإقليم، ومن جهة أخرى، يتيح لها فرصة للتفاعل والتعلُّم بعضها من بعض – لا سيما في مسألة تطوير ومتابعة البحوث العملية التعاونية في قضايا التمويل الريفي الرئيسية. وقد أصبح جدول الأعمال المشترك هذا يُعرف باسم شراكة إدارة معارف التمويل الريفي.

2 - في ديسمبر/كانون الأول 2003، ووفق على تقديم منحة مقدارها 000 100 دولار أمريكي إلى مؤسسة غاتسبي الكينية، بموجب برنامج التعاون الموسَّع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية. وقدمت مؤسسة غاتسبي من هذه المنحة الخدمات الإدارية التي مكنت الصندوق من بدء مشاركته في شراكة إدارة معارف التمويل الريفي. وانطوى ذلك على تعيين أخصائي في التمويل الريفي، مقره في نيروبي، كان يعمل على السير قُدُماً بجدول أعمال الشراكة. وسوف تتيح المنحة المقترحة توسيع نطاقه هذه الشراكة.

ثانياً – الأساس المنطقي والأهمية بالنسبة للصندوق

3 - تعرِّف الاستراتيجية الإقليمية للصندوق لأفريقيا الشرقية والجنوبية زيادة إمكانيات حصول فقراء الريف على خدمات مالية محسنة بأنها واحدة من دفعات اتجاهاته الاستراتيجية الأربع. وتنعكس هذه الأولوية الاستراتيجية في عمليات الإقراض التي يقوم بها الصندوق في الإقليم: في نهاية عام 2004 كانت لدى الصندوق حافظة خدمات مالية ريفية نشطة، مجموعها 151 مليون دولار أمريكي (أو 36% من مجموع حافظة المشروعات في الإقليم). وفي السنوات الأخيرة تم تطوير برامج تمويل ريفي كبيرة قائمة بذاتها في بلدان مثل إثيوبيا، وأوغندا، وتنزانيا، وموزامبيق، وزامبيا، و25 مشروعاً وبرنامجاً آخر مستمراً تضم عناصر تمويل ريفي. غير أن من المعترف به في الوقت نفسه أنه: (i) تظل القدرة على إدارة أنشطة التمويل الريفي في الإقليم ضعيفة؛ (ii) إذا أريد للصندوق أن يواصل دعم برامج التمويل الريفي الابتكارية والفعالة في الإقليم، فيجب عليه أن يستثمر في توليد المعرفة وأنشطة التعلُّم – المشاركة، التي تمكنه من البقاء في طليعة القائمين بأفضل الممارسات في هذا القطاع. وستسعى شراكة إدارة معارف التمويل الريفي إلى الاستجابة لهاتين الحاجتين كلتيهما، بتعزيز قدرة مديري وموظفي أنشطة التمويل الريفي (البرنامج ومؤسسات التمويل الصغير) وبتشجيع تعلُّم الدروس وتوليد المعرفة والتشارك فيها على كل المستويات. وإن شراكة إدارة معارف التمويل

الريفي، بفعلها هذا، ستمثل لبنة بناء هامة جداً في استراتيجية الصندوق (المركِّزة على المواضيع) لإدارة المعرفة في الإقليم.

4 - وبنى الشريكان الآخران في الشراكة شهرة قوية لهما كل في مجال تدخله. فمؤسسة المدخرات الصغيرة لأفريقيا، التي يوجد مقرها في نيروبي، مبادرة إقليمية تدعمها مجموعة من الجهات المانحة تسعى إلى استحداث نُهُجٍ لتقديم الخدمات المالية إلى مؤسسات التمويل الصغير، تقودها السوق وتستجيب للزبائن. وفي عام 2003 بدأت مشروع النُظُم المالية اللامركزية، الذي يهدف إلى استحداث واختبار أدوات وتقنيات إيصال الخدمات لتعزيز تشغيل المنظمات المالية المجتمعية وإدارتها وتسييرها – لا سيما في المناطق الريفية النائية. وفي عام 2004 أصبح لمشروع النظم المالية اللامركزية مركز قانوني مستقل، وحل محل مؤسسة المدخرات الصغيرة لأفريقيا في عضوية شراكة إدارة معارف التمويل الريفي. والمركز الدولي للتطوير والبحث جمعية فرنسية غير حكومية ذات خبرة كبيرة، لا سيما في غرب أفريقيا، في توفير الدعم لمنظمات التسليف والادخار على مستوى القرية، وللنظم المالية التقليدية. وفي عام 2002، استحدث مبادرة جديدة بشأن – نظم التمويل الصغير التشاركية في شرق أفريقيا – لدعم المؤسسات المالية اللامركزية في أفريقيا الشرقية، لدعم المؤسسات المالية اللامركزية لبسط قدراتها على مساعدة أهل الريف. ومن شأن شراكة تعاونية قائمة على المعرفة بين الصندوق وهاتين المنظمتين أن تعود بفوائد على جميع الأطراف.

5 - خلال الفترة المحدودة التي انقضت على وجود أخصائية التمويل الريفي في مقر عملها (أقل من سنة واحدة)، تأكدت قيمة الشراكة وأهميتها بشكل واضح. مع أن تأخيرات حصلت في وضع جدول أعمال البحوث التعاونية (بسبب البطء في تعيين موظفين في نيروبي في مكاتب مشروع النظم المالية اللامركزية والمركز الدولي للتطوير والبحث)، تمكنت الأخصائية أثناء وجودها في نيروبي من توفير الدعم اللازم جداً لبناء قدرات المديرين والمنفذين لأنشطة التمويل الريفي في الإقليم. ويوجد اعتراف متزايد بقيمة هذا النوع من الدعم؛ وهذا ترتيب يحتاج إلى أن يوطَّدَ ويُبنى عليه. وكذلك بدأت في الظهور، بفضل جهود أخصائية التمويل الريفي، جماعة من الممارسين المعنيين بإدارة وتنفيذ برامج الخدمات المالية الريفية التي يمولها الصندوق. وبدأ منسقو البرامج وموظفوهم، بصورة متزايدة، يتواصلون فيما بينهم، بالبريد الإلكتروني في الغالب، ويتطلع بعضهم إلى بعض لكسب الخبرة وتعلُّم الدروس في القضايا التشغيلية الرئيسية. وإن ظهور ثقافة التعلُّم من الأقران هذه في الإقليم شيء يحرص الصندوق على تشجيعه والبناء عليه.

ثالثاً – البرنامج المقترح

6 - الهدف العام لشراكة إدارة معارف التمويل الريفي هو المساهمة في تحسين إمكانيات حصول فقراء الريف في أفريقيا الشرقية والجنوبية على خدمات مالية ملائمة ومستدامة. ولتحقيق هذه الغاية، وضعت شراكة إدارة المعارف لنفسها الأهداف التالية: (i) تحسين تقديم الخدمات المالية للفقراء في المناطق الريفية وإيصالها وملاءمتها واستدامتها؛ (ii) تعزيز الإطار السياسي والتنظيمي لتقديم الخدمات المالية الريفية. وستقع أنشطة البرنامج في أربعة اتجاهات، هي:

- **بناء قدرات الممارسين الماليين الريفيين.** يهدف هذا العنصر إلى تعزيز مهارات وقدرات المديرين والمنفذين المعنيين بالتمويل الريفي في الإقليم. وستشمل الأنشطة زيادة تطوير شبكة من جماعة ممارسي

التمويل الريفي؛ وعقد حلقات عمل مواضيعية؛ وتقديم المساعدة إلى مؤسسات التمويل الريفي المهتمة لكي تشارك في مبادرة سوق ميكس (سوق تبادل المعلومات عن مؤسسات التمويل الصغير) التي تهدف إلى تحسين تقديم التقارير المالية من قبل مؤسسات التمويل الصغير؛ قيام الأخصائية في تمويل الريف و/أو المستشارين المتخصصين في التمويل الريفي بزيارات إسنادية للمشروعات والبرامج المتصلة بالتمويل الريفي؛ إنشاء قاعدة بيانات بالخبراء الاستشاريين في الإقليم الذين يمكنهم أن يقدموا خدمات تمويل ريفي ذات صلة.

- **البحوث العملية مع المؤسسات المشاركة.** ستجرى بحوث عملية في المواضيع والمسائل التي هي محل اهتمام مشترك لدى الشركاء في إدارة معارف التمويل الريفي. وسيأتي كل شريك بخبرة واهتمامات ومواطن قوة مختلفة: لذلك يمكن أن يركز المركز الدولي للتطوير والبحث على نُظُمٍ تشاركية وقائمة على أساس العضوية، وتركز النظم المالية اللامركزية على استحداث أدوات إدارة لمؤسسات التمويل الريفي. وستقوم المشروعات والبرامج التي يدعمها الصندوق، من جهة، بدور هام في تعيين أولويات البحوث تلك، ومن جهة أخرى، تقدم وسيلة هامة لتوسيع نطاق النُّهُج والمنهجيات التي تثبت جودتها، والتي يطورها شركاء آخرون.

- **تعزيز حوار السياسات المالية الريفية.** سيكون التركيز على إيجاد بيئة سياسية تمكينية تسمح بظهور سوق مالية ريفية كاملة وقادرة على المنافسة وعميقة الجذور. وستشمل الأنشطة ما يلي: (i) مشاركة أخصائية التمويل الريفي في مناقشات منسقة للشركاء في التنمية مع الحكومات والبنوك المركزية فيما يتعلق بالسياسات والقوانين واللوائح التي تؤثر في القطاع؛ (ii) دعم مؤسسات التمويل الريفي لتمكينها من المشاركة الفعالة في حوار صانعي القرار في القضايا المالية الريفية. فهذه المشاركات تتوقف على ظهور مخرجات ذات جودة عالية من جدول أعمال البحوث، وسيتم إجراؤها في إطار علاقات الصندوق مع الحكومات المشاركة، وفي تعاون وثيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في شراكة إدارة معارف التمويل الريفي.

- **إدارة المعارف.** سيطور المشروع نظام إدارة معارف يمكن أن تصل إليه المشروعات والبرامج التي يمولها الصندوق، وموظفو الصندوق، والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة في التنمية المهتمة بالدروس المستخلصة من المنطقة في قضايا التمويل الريفي. وستستخلص القاعدة المعرفية من مصادر شبكة الإنترنت ومن خبرة الصندوق الأخرى في العالم، ومن خبرات البرامج في مختلف أنحاء الإقليم. وستشمل الأنشطة ما يلي: (i) مساعدة المشروعات والبرامج على تطوير وتبادل خبراتها في التنفيذ، والدروس المستخلصة، والأثر الذي تحقق؛ (ii) تطوير أدوات النشر، بما في ذلك التدريب، ومواقع الإنترنت على الشبكة العالمية، والرسائل الإخبارية، وحلقات العمل المواضيعية، والمشاركة في سوق ميكس، وتبادل الزيارات، إلخ.؛ (iii) تطوير قاعدة معرفية، تتاح من خلال مواقع على الشبكة العالمية، كموقع الصندوق للاتصالات، وكذلك من خلال رسائل إخبارية، والبريد الإلكتروني والتقارير.

رابعاً – المخرجات والفوائد المتوقعة

7 - بنهاية فترة التنفيذ البالغة سنتين، يتوقع للبرنامج أن يسفر عما يلي:

(i) تحسين أداء وأثر مشروعات وبرنامج التمويل الريفي التي يدعمها الصندوق في أفريقيا الشرقية والجنوبية؛

(ii) تحسين تفهم الصندوق والنظم المالية اللامركزية والمركز الدولي للتطوير والبحث، من جهة، والمشروعات والبرنامج التي يدعمها الصندوق في الإقليم، من جهة أخرى، للتحديات السياسية والتشغيلية الرئيسية المتصلة بتقديم الخدمات المالية الملائمة والمستدامة لفقراء الريف؛

(iii) العمل الجماعي المحسن من قبل المشروعات والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة في تنمية بيئة سياسية وتنظيمية مساندة للتمويل الريفي والتمويل الصغير في الإقليم؛

(iv) تحسين تبادل المعارف واعتماد منهجيات وأدوات محسنة وأفضل الممارسات بين المشروعات والبرنامج التي يدعمها الصندوق؛ والصندوق والنظم المالية اللامركزية والمركز الدولي للتطوير والبحث، وجماعة التنمية بوجه عام.

خامساً – ترتيبات التنفيذ

8 - ستتولى الإشراف على شراكة إدارة معارف التمويل الريفي لجنة توجيهية للبرنامج، بما في ذلك ممثلو النظم المالية اللامركزية، والمركز الدولي للتطوير والبحث، والصندوق، التي ستجتمع للموافقة على خطة عمل البحوث العملية في الشراكة وأعضائها؛ ومراجعة أنشطتها ونفقاتها ومخرجاتها السابقة؛ وتقديم التوجيه بشأن توجُّه البرنامج في المستقبل.

9 - ستتولى إدارة دعم الصندوق لشبكة إدارة معارف التمويل الريفي مؤسسة غاتسبي الكينية، وعلى وجه التحديد – دائرة المالية والإدارة فيها، التي توجد لديها مجموعة إجراءات تسيير إداري ومالي موثقة جيداً (بما في ذلك إجراءات مراجعي الحسابات الخارجيين)، مصممة خصيصاً لوظيفتها في إدارة البرامج – وهذه خدمة تقدمها المؤسسة أيضاً لمؤسسة المدخرات الصغيرة لأفريقيا، والخدمات المالية اللامركزية، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة فورد، والمجلس الإقليمي النمساوي. وستستمر لجنة إدارة البرامج التابعة لمؤسسة غاتسبي الكينية في القيام بالإشراف المالي. وتجتمع هذه اللجنة، التي يرأسها عضو في مجلس الأمناء، أربع مرات في السنة.

10 - سيكون تشغيل دعم الصندوق مسؤولية أخصائي التمويل الريفي المعين بموجب امتحان مسابقة، ووافق عليه الصندوق، ويكون مسؤولاً من الناحية الإدارية أمام مؤسسة غاتسبي، ومن الناحية الفنية أمام الصندوق. ويتوقع من أخصائي التمويل الريفي، رجلاً كان أو امرأة، أن يتعاون في أداء عمله تعاوناً وثيقاً مع ثلاث مجموعات من الشركاء، وهي: الأعضاء الآخرون في شراكة إدارة معارف التمويل الريفي؛ أي المركز الدولي للتطوير والبحث، والنظم المالية

اللامركزية؛ والمؤسسات المتعاونة مع الصندوق؛ والصندوق نفسه؛ وسوف يسترشد بأحكام اتفاقية ثلاثية. وسوف يساعد أخصائيَّ التمويل الريفي خبراء استشاريون يعينون بعقود قصيرة الأجل حسب اقتضاء العمل في قضايا محددة، تتصل عموماً إما ببناء القدرات للمشروعات والبرامج، أو بأنشطة البحث العملي.

11 - سيُستمد رصد أنشطة البرنامج ومخرجاته من الإطار المنطقي للبرنامج وخطط العمل والميزانيات السنوية، التي ستوضع بالاشتراك بين الشركاء الثلاثة. وستشمل المخرجات سلسلة من التقارير تتصل بالبحث العملي المشترك، والحوار السياساتي، وإقامة شبكات معرفة والعمل على بناء القدرات، وكذلك تقارير تنفيذ شهرية يعدها أخصائي التمويل الريفي، وتقارير مالية فصلية تقدمها مؤسسة غاتسبي الكينية، وتقارير مرحلية نصف سنوية لشراكة إدارة معارف التمويل الريفي ككل. هذه الأشياء ستيسِّرُ الإشراف على المنحة، الذي سيقوم به الصندوق نفسه.

سادساً – التكاليف الإشارية للبرنامج وتمويله

12 - تبلغ تكلفة مشاركة الصندوق في شراكة إدارة معارف التمويل الريفي خلال الفترة 2006–2007 ما مجموعه 660 000 دولار أمريكي. وسيستخدم ما يقرب من 320 000 دولار أمريكي من هذا المبلغ في دعم مباشر لعناصر البرنامج الأربعة، بينما يستخدم مبلغ الـــ 340 000 دولار أمريكي لتمويل المرتبات والأمور المتصلة بتكاليف أخصائي التمويل الريفي، وتكاليف المكتب ورسوم مؤسسة غاتسبي الكينية لإدارة المنحة من الناحيتين الإدارية والمالية. هذا التصنيف للتكاليف ملائم، نظراً إلى الدور الذي يقوم به أخصائي التمويل الريفي، ليس فقط في إدارة البرنامج، وإنما أيضاً في الاشتراك المباشر في أنشطته. وترد الفئات الرئيسية للنفقات المقدمة من المنحة فيما يلي أدناه:

فئات النفقات

(بالدولار الأمريكي)

البند	المجموع
التدريب	85 000
الخدمات الاستشارية القصيرة الأجل	113 000
أنشطة البحث العملي الرائدة	75 000
مرتبات الموظفين	240 000
تكاليف السفر	29 000
التكاليف المتكررة	118 000
المجموع	**660 000**

13 - ستوازي مساهمةَ الصندوق في شراكة إدارة معارف التمويل الريفي مساهمة من كل من المركز الدولي للتطوير والبحث، والنظم المالية اللامركزية، وكلاهما سيستثمر في الموارد البشرية والمالية والفكرية ليكون طرفاً فعالاً في هذه الشراكة.

الملحق الرابع

رابطة التجارة بالمنتجات الطبيعية في أفريقيا الجنوبية:
برنامج تعزيز رابطة التجارة بالمنتجات الطبيعية في أفريقيا الجنوبية

أولاً – الخلفية

1 - دُشِّنَت رابطة التجارة النباتية – أفريقيا، وهذا هو الاسم التجاري لرابطة التجارة بالمنتجات الطبيعية في أفريقيا الجنوبية، في عام 2001 لتمكين صغار المنتجين الريفيين في أفريقيا الجنوبية من الاستجابة لتحديات دخول السوق العالمية للموارد الطبيعية، المستمدة من الغابات الأصلية أو موارد الزهور النابتة في الأرض المشاع. ورابطة التجارة النباتية – أفريقيا هيئة ممثلة للعاملين في صناعة المنتجات الطبيعية، وقد وُجِدَت لتيسير نمو تلك الصناعة في الإقليم. ويعمل هذا المقصد التجاري عل تحقيق هدف إنمائي أسمى، وهو: تحسين سبل معيشة المجتمعات الريفية الفقيرة التي تعيش في مناطق جافة هامشية في جنوب القارة الأفريقية. ولتحقيق هذا الهدف، تستثمر الرابطة في البحث والاستحداث في المنتجات؛ وتصل وتنسق بين المنتجين في مختلف أنحاء الإقليم؛ وتقوم بدور الوسيط بين المنتجين الريفيين والمشترين.

2 - تعمل رابطة التجارة النباتية – أفريقيا الآن في ثمانية بلدان (بوتسوانا، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، جنوب أفريقيا، سوازيلند، زامبيا، زمبابوي). وهي تضم 53 عضواً يشكلون كامل نطاق الفاعلين من القطاع الخاص في سلسلة أسواق المنتجات الطبيعية، وكذلك مقدمي الخدمات (منظمات غير حكومية ومؤسسات بحوث تقنية) للصناعة. ويشرف على شؤون الرابطة مجلس إدارة يُنتخب من بين أعضائها، وينفذها مكتب تنفيذي يعينه مجلس الإدارة، ويوجد مقره الآن في هراري، زمبابوي.

3 - دُعِمَت المرحلة الأولى من عمليات رابطة التجارة النباتية – أفريقيا بمنحة مقدارها 1.0 مليون دولار أمريكي قدمها الصندوق، واستمرت هذه العمليات من يناير/كانون الثاني 2002 حتى ديسمبر/كانون الأول 2003. وفي يناير/كانون الثاني 2004، بدأت مرحلة ممددة، تسترشد بخطة استراتيجية شاملة مدتها أربع سنوات، وُضِعَت بمساعدة من الصندوق. وخضعت منحة الصندوق لتقييم خارجي في الفترة أبريل/نيسان – يونيو/حزيران 2005، وتبيَّنَ أن نتائجها وأثرها مرضيان للغاية.

ثانياً – الأساس المنطقي والأهمية بالنسبة للصندوق

4 - سبل معيشة فقراء الريف الذين يعيشون في أفريقيا الجنوبية، لا سيما في المناطق الجافة والهامشية من الإقليم، أصبحت معرضة بصورة متزايدة لتهديدات مجتمعة من تناقص الأمن الغذائي وتفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وكلاهما نتيجةٌ للفقر المدقع. لذلك، كان البحث مستمراً عن أي فرص اقتصادية تستطيع أن تمكِّن فقراء الريف من التغلب على فقرهم. وقد مال الصندوق، في الإقليم، إلى تركيز جهوده تركيزاً رئيسياً على زراعة الحيازات الصغيرة – الإنتاج والتسويق؛ ومع أن الزراعة هامَّة، فهي ليست كافية. ففي المناطق الهامشية والجافة، حيث الحاجة ماسَّةٌ إلى مصادر دخل بديل، ربما تكون فرص العمل خارج المزرعة وفي التجارة الصغيرة محدودة. ومع ذلك، يوجد

في هذه المناطق مجال كبير لاستفادة فقراء الريف من التنوع البيولوجي الموجود في المنطقة، والحصول على دخل من المنتجات المستمدة من تلك الموارد الطبيعية.

5 - أظهرت رابطة التجارة النباتية – أفريقيا بالفعل وبصورة قاطعة أن ثمة أسواقاً تجارية ذات قيمة عالية للمنتجات الطبيعية التي تنتج في مختلف أنحاء الإقليم؛ وأن المجتمعات الفقيرة تستطيع أن تنتهز هذه الفرص للاستفادة منها؛ وأن لها دوراً استراتيجياً وحفازاً حيوياً تؤديه في تطوير السوق. وأنها بالفعل أسفرت عن نتائج هامة من حيث مخرجات البحث والعقود التجارية لأعضائها، وأهم ما في الأمر – مصادر دخل للريفيين الذين يجنون المحاصيل. ومع أن رابطة التجارة النباتية – أفريقيا قد حققت الكثير بالفعل، فهي ما زالت مؤسسة جديدة في صناعة جديدة. ويلزمها دعم طويل الأجل لتطوير شبكات تجارية مع الشركاء في الصناعة وإقناعهم بأن الرابطة وأعضاءها يمكنهم أن يكونوا جهات فاعلة جدية في السوق؛ وللقيام بالبحث والتطوير اللازمين واللَّذَينِ يجب أن تقوم عليهما أي ترتيبات تجارية؛ ولبناء القدرة على التوريد في الإقليم؛ ولتحقيق الاستدامة المالية.

6 - كان دعم الصندوق لرابطة التجارة النباتية – أفريقيا حتى الآن غاية في الأهمية، لا لإنشائها هي نفسها فقط، وإنما أيضاً لمساعدتها على اجتذاب تمويل إضافي للتنمية وللتجارة على حد سواء. وقد مكَّن هذا الدعم الصندوقَ نفسه أيضاً من تطوير شراكاته داخل الإقليم، لا مع أعضاء الرابطة فقط، وإنما أيضاً مع مؤسسات مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، والمركز العالمي لبحوث الزراعة المختلطة بالغابات، ومؤسسة فورد، والمعهد الإنساني للتعاون مع البلدان النامية، وهو منظمة هولندية غير حكومية – وجميعها تدعم رابطة التجارة النباتية – أفريقيا الآن وتعمل معها. وتعززت سمعة الصندوق في الإقليم باعتباره المساند الرائد لرابطة التجارة النباتية – أفريقيا.

7 - تعلم الصندوق بالفعل، من خلال دعمه، كثيراً عن سلاسل القيمة في أسواق المنتجات وعن أفضل الطرق لعمل المجموعة التي يستهدفها في هذه السلاسل؛ وعن فرص كسب سبل المعيشة المتاحة للمجتمعات الفقيرة القاطنة في مناطق ريفية محدودة الإمكانيات؛ وعن قضايا مثل التنقيب عن الموارد الحية، والتجارة العادلة، والتصديق العضوي على المنتجات الطبيعية. ومن شأن استمرار دعم الصندوق أن يمكن رابطة التجارة النباتية – أفريقيا من البناء على منجزاتها الكبيرة حتى الآن، وتمكين الصندوق من أن يتعلم أكثر عن العلاقة بين وصول فقراء الريف إلى السوق وتحسين إدارة قاعدة الموارد الطبيعية – وهما عنصران هامّان جداً في الإطار الاستراتيجي للصندوق 2002-2006.

ثالثاً – البرنامج المقترح

8 - الهدف الإجمالي للبرنامج هو تمكين المجتمعات الريفية الفقيرة في أفريقيا الجنوبية من توليد دخول إضافية بواسطة الاستغلال المستدام للمنتجات الطبيعية. ومقصده لتحقيق هذا الهدف هو تنمية صناعة حيوية ودائمة للموارد الطبيعية في الإقليم، تعمل في التجارة الداخلية والصادرات على حد سواء، وتقوم على أساس الموارد المتاحة للمجتمعات الريفية الفقيرة. وستقع أنشطة البرنامج في أربع اتجاهات، هي:

- **تنمية المنتجات.** ستقوم رابطة التجارة النباتية – أفريقيا بأعمال البحث والتطوير بشأن سبعة أنواع لتوليد معلومات عن صفاتها ذات القيمة التجارية العالية، ومدى توفُّرها، والتكنولوجيات الملائمة

لتحضيرها، وخصائصها التقنية – الأحيائية. وسيكلف بإجراء عمليات البحث والتطوير أعضاء الرابطة حيثما أمكن، أو مقدمو خدمات في القطاع الخاص متخصصون في البحث والتطوير.

- **تطوير الأسواق.** ستقوم رابطة التجارة النباتية – أفريقيا بتعيين شركاء محتملين في السوق، في أثناء مرحلة البحث والتطوير ثم تطور علاقات تجارية معهم. وينبغي، في أفضل الأحوال، أن يكونوا هم المستخدِمين النهائيين للمنتجات، وأن تكون لديهم رغبة في الاستثمار في تنمية منتجات جاهزة للسوق، وفي تسويق المنتجات عندما يتم تطويرها. وحالما يتم التوصل إلى اتفاق عام يوقع أعضاء رابطة التجارة النباتية – أفريقيا والمشتري عقداً حصرياً. وستتعاقد الرابطة مع مؤسسة قانونية دولية متخصصة في اتفاقيات الترخيص والعوائد، لإرشاد أعضائها في صياغة هذه الاتفاقات.

- **تنمية سلسلة التوريد.** ستيسِّر رابطة التجارة النباتية – أفريقيا إنتاج وبيع المنتجات الطبيعية وتضمن سلسلة توريد موثوقة. وستقوم بما يلي: (i) تعيين وتطوير ونشر تكنولوجيات إنتاج وتحضير ملائمة ومعايير جودة لأسواق الصادرات؛ (ii) ربط المنتجين بعضهم ببعض والإشراف عليهم لضمان توريد الكميات اللازمة لتلبية طلبات التُّجّار؛ (iii) تيسير الاتصال بين المشتري والأعضاء الذين يلبون الطلب مجتمعين؛ (iv) تيسير وتمويل معرض تجاري مستقل وتصديق بيئي لأعضائها، تمويلاً مسبقاً؛ (v) تعزيز القدرات التجارية لأعضائها، عند الاقتضاء، بالوصل بينهم وبين مقدمي خدمات ملائمين.

- **تطوير المؤسسة.** ستزيد رابطة التجارة النباتية – أفريقيا عدد أعضائها من 45 عضواً إلى 200 عضو؛ وزيادة عدد البلدان التي يوجد فيها ما يتراوح بين 8 و10 أعضاء في الرابطة (فتضيف أنغولا وليسوتو)؛ وتنفذ نظاماً لاسترداد تكاليف الخدمات التي تقدمها لأعضائها؛ وتضمن أن تظل الفاعل الرئيسي في صناعة المنتجات الطبيعية في أفريقيا الجنوبية. وستنشئ أيضاً سلسلة من الآليات داخل الهياكل الحكومية تضمن ألاّ يلحق بأهدافها العامة للحد من الفقر أي ضرر من جراء تكوين عضويتها تكويناً ذا اتجاه تجاري.

رابعاً – المخرجات والفوائد المتوقعة

9 - يتوقع، بنهاية فترة البرنامج، أن تكون رابطة التجارة النباتية – أفريقيا قد حققت ما يلي:

- قد وضعت أربعة منتجات طبيعية في السوق في نقطة يكون عندها إنتاجها والاتجار بها مستدامين تلقائياً، وأن يعود ذلك بفوائد بيئية واقتصادية–اجتماعية على المجتمعات الريفية، ويزيد مقدار المنتجات المتَّجر بها سنويا عن 000 1 طن من المواد الخام لكل واحد من المنتجات الأربعة؛

- قد أوجدت أسواقاً مؤكدة لكل واحد من هذه المنتجات الأربعة، مع توقعات استمرار النمو والتوسع لمدة خمس سنوات على الأقل بعد انتهاء فترة التخطيط؛

- قد يسَّرت إنتاج أعضائها وتوريدهم للمنتجات الطبيعية لتلبية طلبات السوق من هذه المنتجات، وتوليد إيرادات لا تقل عن 2.5 مليون دولار أمريكي في السنة؛

- قد ولَّدت داخلياً 40% من تكاليفها المتكررة السنوية، ووطدت نفسها في الإقليم كقوة رئيسية في صناعة المنتجات الطبيعية.

10 - سيوجِد البرنامج فرصاً اقتصادية جديدة لأفقر المنتجين الريفيين في الإقليم، الذين يعيشون في مناطق يقل فيها هطول المطر فضلاً عن كونه متذبذباً. وتصل توقعات دخل المنتجين الأوليين في الأجل المتوسط حوالي 2.5 مليون دولار أمريكي في السنة. ويعمل الآن أكثر من 000 10 منتج في توريد المواد الخام إلى أعضاء رابطة التجارة النباتية – أفريقيا: وسيرتفع هذا العدد إلى ما يتراوح بين 000 40 و000 50 منتج في غضون خمس سنوات. ويتوقع أن يتيح البرنامج أيضاً فرصاً للعدد الكبير من المؤسسات الريفية الصغيرة والمتوسطة الحجم، العاملة في تحضير هذه المنتجات والاتجار بها، والفوائد الاقتصادية اللاحقة لذلك، من حيث تكوين رأس المال وإيجاد الوظائف في مختلف أنحاء الإقليم.

11 - لضمان الاستدامة البيئية، تستهدف رابطة التجارة النباتية – أفريقيا أسواقاً تكون الأدلة على استدامتها شرطاً مسبقاً، وتركِّز الرابطة على جني الثمار والبذور، بدلاً من اللحاء والجذور. ويتوقع أن يضيف استخدام المنتجات الطبيعية في التجارة قيمةً إلى الموارد النباتية الأصلية، وبذلك يخلق حوافز إيجابية للمجتمعات المحلية على الاستثمار في إدارتها إدارة مستدامة. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك، في غضون خمس سنوات، إلى التصديق الإيكولوجي على 000 10 هكتار من الأراضي المشاع في مختلف أنحاء الإقليم، وإيجاد حوافز على إدارة أراضي أخرى تتراوح مساحتها بين 000 200 و000 250 هكتار إدارة مستدامة.

خامساً – ترتيبات التنفيذ

12 - يتولى إدارةَ البرنامج اليومية المكتبُ التنفيذي للرابطة الموجود في زمبابوي، ويضم ملاك موظفيه الحالي كبير المسؤولين التنفيذيين، ومدير الخدمات التقنية، ومدير الخدمات التجارية. ويدعم المكتبَ التنفيذيَّ مديرُ تطوير الأسواق الموجود مقره في لندن، ومكتبٌ جديد في جنوب أفريقيا، سيفتح في عام 2005. والمكتب التنفيذي مسؤول أمام مجلس إدارة مؤلف من 8 أعضاء، يُختارون من بين أعضاء الرابطة، ويجتمع أربع مرات في السنة.

13 - توجد لدى رابطة التجارة النباتية – أفريقيا نظم إدارة ومراقبة داخلية ولديها إجراءات إدارة وتسيير مالي موثقة جيداً.

14 - يوفِّر الإطار المنطقي المستكمل لرابطة التجارة النباتية – أفريقيا أساساً لتخطيط/ميزنة الأنشطة وتنفيذها، وكذلك رصد وتقييم الأنشطة والمخرجات والأهداف وأثر التنمية. وأنشأ المكتب التنفيذي نظاماً فعالاً لرصد الأنشطة المُضطلَع بها والمخرجات المحقَّقة، وذلك بناءً على أساس تقارير فصلية تقدم إلى مجلس الإدارة، وتقارير مرحلية تقدم كل ستة أشهر إلى الصندوق. وسيتم في إطار البرنامج وضع نظام منهجي وفعال لتقدير أثر تنمية أنشطة الرابطة. وسيتولى الصندوقُ الإشرافَ المباشر على البرنامج ويُجري مراجعةً خارجيةً للبرنامج كل سنة.

سادساً – التكاليف الإشارية للبرنامج وتمويله

15 - **ميزانية البرنامج.** يبلغ مجموع تكاليف البرنامج 4.31 مليون دولار أمريكي. وتوزع التكاليف من هذا المبلغ بالتساوي بين عناصر البرنامج الأربعة، إذ يحصل كل عنصر على ما يتراوح بين 22% و28% من التكاليف.

الملحق الرابع

16 - ستولِّد رابطة التجارة النباتية – أفريقيا، من مجموع الميزانية، 000 700 دولار أمريكي داخلياً. ومن بين الجهات المانحة الأخرى، التي تأكدت مساهماتها بالفعل، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومؤسسة فورد، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، والمعهد الإنساني للتعاون مع البلدان النامية، ويبلغ مجموع مساهماتها 1.94 مليون دولار أمريكي. وستطلب رابطة التجارة النباتية – أفريقيا من مؤسسة فورد في نهاية عام 2005 مساهمة أخرى بمبلغ 000 170 دولار أمريكي. وستكون مساهمة الصندوق المقترحة في البرنامج، هي المبلغ المتبقي ومقداره 1.50 مليون دولار أمريكي، سيستخدم كما هو مبين في الجدول أدناه.

ميزانية منحة الصندوق

(بالدولار الأمريكي)

فئة الميزانية	المبلغ
أنشطة تنمية التجارة	175 000
أنشطة تنمية الصناعة	150 000
أنشطة دعم الأعضاء	125 000
معدات وأثاث	200 000
تكاليف الموظفين	550 000
النقل وبدل الإقامة	125 000
الإدارة	150 000
المجموع	**1 500 000**

17 - **الاستدامة.** تسير رابطة التجارة النباتية – أفريقيا على خارطة طريق واضحة نحو الاستدامة. ففي عام 2004، وافق أعضاؤها على سلسلة من التدابير للتعجيل باسترداد التكاليف وتوليد الإيرادات. ولذلك، ستأتي مساهمة رابطة التجارة النباتية – أفريقيا في البرنامج من ست مجموعات من مصادر الإيرادات، وهي: رسوم العضوية؛ والخدمات المقدمة للأعضاء؛ ورسوم السمسرة؛ والمبيعات من مرفق الضمان؛ والخدمات الاستشارية؛ والعوائد.